أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى بالمؤسسات المالية – دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية

د/ محمد صابر حموده السيد
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة المنوفية

د/ خالد محمد محمد الجندى
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة المنوفية

أ/ مى عادل السيد علام
باحث ماجستير

٢٠٢٢

أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى بالمؤسسات المالية – دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية

ملخص الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد مدى تأثير فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى بغرض تحسين أداء البنوك، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من تسعة بنوك بنسبة ٢٣.٦٨٪ من البنوك المقيدة فى البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦م – ٢٠٢١م, وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لكل من كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية على الشمول المالى, وجود تأثيراً ايجابياً لمؤشر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى, فضلاً عن وجود اختلاف بين البنوك المقيدة فى البورصة المصرية حول مؤشر الشمول المالى وفعالية نظام الرقابة الداخلية, وقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات لزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية وتعزيز الشمول المالى.

الكلمات الدالة: نظام الرقابة الداخلية، الشمول المالى، كفاءة العمليات التشغيلية، فعالية العمليات التشغيلية.

Abstract:
The main objective of this study is to determine the extent of the impact of the internal control system effectiveness on financial inclusion in order to improve banks performance. The study was conducted on a sample of nine banks representing 23.68% of the total number of banks listed in the Egyptian Stock Exchange during the period from 2016 to 2021. The results of the study concluded that there was a positive impact of the operational processes effectiveness and the operational processes efficiency on financial inclusion. There was also a positive impact of the internal control system effectiveness on financial inclusion. Additionally, the presence of differences among banks listed on the Egyptian Stock Exchange regarding financial inclusion and the effectiveness of the internal control system. Therefore, the study suggested some recommendations to increase the effectiveness of the internal control system and enhance financial inclusion.

Key Words: Internal control system – Financial inclusion – Operational processes efficiency – Operational processes effectiveness

أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى بالمؤسسات المالية – دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية

أولاً: مقدمة ومشكلة الدراسة

اكتسب الشمول المالى إهتماماً كبيراً من جانب معظم دول العالم حيث قامت بتطبيق الشمول المالى بغرض تسهيل وصول الخدمات المالية إلى جميع فئات المجتمع، وتمكينهم من إستخدامها من خلال القنوات الرسمية كالحسابات المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والإئتمان وذلك لتفادى اللجوء للقنوات غير الرسمية والتى لا تخضع للحد الأدنى من الرقابة والإشراف بالإضافة إلى سوء إستغلال إحتياجاتهم من الخدمات المالية والمصرفية (على، ٢٠١٨).

ويعتبر الشمول المالى أحد الركائز الأساسية لتحقيق الإستقرار المالى من خلال دعم إستقرار قاعدة الودائع وتحسين مرونة التمويل والإستثمار بقطاع البنوك مما يؤدى إلى قدرة النظام المالى على تحمل الصدمات الإقتصادية والتى تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين (غالى، ٢٠٢٠؛ محروس، ٢٠٢٠), تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تخفيض حجم الإقتصاد غير الرسمى فى الدولة عن طريق تمكين جميع فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، فضلاً عن زيادة الإستهلاك والإستثمار فى السلع المعمرة والصحة والتعليم (Agyemany- Grohman et.al., 2018; Badu, et.al., 2018), بالإضافة إلى توسيع نطاق المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أمام الفئات الفقيرة وضمها إلى التعاملات البنكية وبالتالى يمكن للدولة الحصول على المعلومات عن التعاملات المالية مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات النمو الإقتصادى (واصل، ٢٠١٩), فضلاً عن تحقيق التنمية الإجتماعية من خلال تقديم الخدمات المالية للأفراد ذوى الدخول المنخفضة وسكان المناطق الريفية بتكاليف معقولة وحمايتهم من سوء استغلال الوسائل غير الرسمية التى لا تخضع لأى نوع من الرقابة والإشراف (محروس، ٢٠٢٠؛ غالى، ٢٠٢٠).

كما تناولت العديد من الدراسات السابقة أهمية الشمول المالى حيث أشارت دراسة واصل (٢٠١٩) إلى دور الشمول المالى فى تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة، فى حين توصلت دراسة النقيرة، ونور الدين (٢٠١٩) إلى دور الشمول المالى فى تعزيز مستوى ثقة العملاء فى

الخدمات المصرفية، بينما خلصت دراسة محمد (٢٠١٩) إلى أثر الشمول المالى على تحقيق كلاً من الإستقرار المالى والإستثمارات فى البنوك المصرية.

ونتيجة لذلك فقد تبنت مجموعة العشرين الشمول المالى كأحد المحاور الرئيسية فى أجندة التنمية الإقتصادية والمالية (Zins & Weill, 2016)، واعتبر البنك الدولى تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصولها لكل فئات المجتمع بغض النظر عن حالتهم الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية بمثابة الركيزة الأساسية لمحاربة الفقر (Varghese & Viswanthan, 2018)، علاوة على ذلك فقد قام البنك الدولى والعديد من المؤسسات العالمية مثل مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC) والمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء Consultative Group to Assist the poor (C-GAP) بإعداد عدة برامج هدفها العمل على تحقيق الشمول المالى وتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية كالإدخار والإئتمان والتأمين والمدفوعات تتناسب وكافة فئات المجتمع, وضمان وصول هذه الخدمات والمنتجات بتكاليف معقولة ومناسبة وبطرق عادلة للعملاء, وضمان قدرة الإدارة على إتخاذ القرارات المالية فى الوقت المناسب مع إتاحة تقديم كافة المعلومات اللازمة للعملاء الجدد, تعظيم إستخدام الخدمات المالية الإلكترونية من خلال نشر الثقافة والوعى المالى بين أفراد المجتمع, وتوافر بنية أساسية قوية وإطار تنظيمى واضح يشمل مجموعة مقدمى الخدمات والمنتجات المالية لتوفير سوق تنافسية متنوعة, إستخدام الإبتكارات التكنولوجية من قبل الهيئات والمؤسسات المالية لضمان سهولة الوصول إلى جميع فئات المجتمع (Sajuyigbe, 2017 ; محمد، ٢٠١٩).

كما تم تضمينه كجزء أساسى لإستراتيجية الأمم المتحدة ٢٠٣٠ حيث تم العمل على تحقيق الشمول المالى من خلال توفير البنية الأساسية وتوفير جميع الخدمات المالية عن طريق زيادة عدد فروع البنوك, مراجعة التشريعات واللوائح التنظيمية بما يخدم توسيع أنشطة البنوك وتقييم المخاطر, دراسة السوق المصرفى دراسة شاملة من حيث جدوى المنتجات الحالية بالإضافة إلى معرفة إحتياجات السوق المستقبلية, إبتكار منتجات بنكية جديدة مع إطلاق خدمات تغطى كافة الإحتياجات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع, إستخدام الإبتكارات التكنولوجية, ملائمة المنتجات والخدمات المالية لإحتياجات الفقراء ومحدودى الدخل, الإهتمام بجودة تلك الخدمات وتوفيرها بتكلفة معقولة, متابعة العملاء ومدى رضائهم عن الخدمات المتاحة مع توفير الخدمات الإستشارية لهم وتزويدهم بكافة المعلومات عن حساباتهم, تفعيل دور الجهات

الرقابية لكسب ثقة العملاء مع تطبيق سياسة عادلة, تسهيل إجراءات المعاملات المالية, والتثقيف المالى من خلال الإهتمام بنشر الثقافة المالية وتوعية المجتمع بمدى أهمية التعامل من خلال النظام المالى الرسمى وخطورة التعامل مع النظم غير الرسمية (Iqbal, et al., 2017; ;Neaime, et al., 2018 Allen et al., 2016; عبد الجليل، ٢٠١٩).

كما قام البنك المركزى المصرى بدراسة تستهدف تضمين الغالبية العظمى من المجتمع بالنظام المصرفى, وذلك بالتنسيق مع البنوك للتواجد خارج فروعها وبخاصة المدارس والجامعات والمناطق النائية والمهمشة والأقاليم، كما تم فتح حسابات جديدة بدون مصاريف وبدون حد أدنى تحت شعار حساب لكل مواطن، وإصدار مبادرة التمويل العقارى لصالح محدودى ومتوسطي الدخل والمخصص لها ١٠ مليارات جنيه, كما إرتفعت القروض والتسهيلات المباشرة والممنوحة من قبل قطاع البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار عائد منخفض حيث بلغت ٤٩ مليار جنيه منذ عام ٢٠١٦ وحتى النصف الأول من عام ٢٠١٧ (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٨).

وعلى الرغم من محاولات معظم الدول التوسع فى تطبيق الشمول المالى, إلا أنه مازال قطاع كبير من السكان وعلى الأخص محدودي الدخل فى المجتمع يعانى بشدة من الإستبعاد المالى, وقد يرجع ذلك إلى العديد من المعوقات أهمها معوقات التكلفة مثل العمولات والمصروفات التى تتقاضاها البنوك فى صورة رسوم للحصول على الخدمات المالية وهو ما يعد مانعاً أمام الفقراء للوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية (محروس،٢٠٢٠), معوقات اقتصادية وإجتماعية مثل تدنى مستوى الدخول الفردية وسوء العدالة فى توزيع الدخل القومى وإرتفاع معدلات الفقر وإرتفاع معدل التضخم وإرتفاع معدل البطالة وزيادة حجم الإقتصاد غير الرسمى وهو مايعد من أكبر التحديات التى تقف حائلاً أمام إستراتيجيات الشمول المالى فى مصر (جعفر، ٢٠٢٠), معوقات جغرافية وهى التى تمنع الأفراد من الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية حيث يجد الكثير من الأشخاص الذين يعيشون فى مناطق نائية صعوبة فى الوصول إلى المناطق التى توجد فيها البنوك (البدوى،٢٠١٩)، معوقات ثقافية وتتمثل فى إنخفاض درجة التعليم حيث يمثل ضعف التعليم عائقاً كبيراً للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بالإضافة إلى إنخفاض مستويات المعرفة المالية (محروس،٢٠٢٠; Katoroogo,

2016, فضلاً عن المعوقات الإجرائية التى تتمثل فى شروط التعامل على الحسابات والحد الأدنى للرصيد أو لفتح حساب، أو تعقيد المستندات المطلوبة.

كما يترتب على تطبيق الشمول المالى العديد من المخاطر (Zachosova et al., 2018)، والتى تتمثل فى المخاطر التشغيلية المرتبطة بإستخدام تكنولوجيا المعلومات (عدم التأمين الكافى للمعاملات الإلكترونية، فشل النظم فى إنجاز الأعمال، عدم وجود قواعد بيانات متكاملة، عدم ملائمة تصميم النظم وعدم الصيانة المستمرة لها، التوقف المفاجئ للنظم، إساءة إستخدام النظم من جانب العملاء والعاملين، وحدوث إختراق لأنظمة البنك), والتى تؤثر بالسلب على الأداء المالى من خلال انخفاض القيمة السوقية للبنك، فضلاً عن ارتفاع المخاطر الإئتمانية من خلال التعامل مع عملاء غير جديرين بالثقة مما يؤثر بالسلب على الإستقرار المالى (عوض وآخرون، ٢٠٢١), والمخاطر القانونية التى تنشأ عن إختراق القواعد والضوابط والقوانين (تزويد البيانات، الإحتيال المالى والإختلاس، إنتهاك سرية المعلومات الشخصية للعملاء، وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب)، فضلاً عن المخاطر التى تتعرض لها المؤسسات المالية (زيادة حدة المنافسة فى سوق المال، الحاجة إلى تخفيض أسعار الخدمات والمنتجات المالية، زيادة إحتمالات الغش من جانب العملاء، الحاجة إلى التدريب المستمر للموظفين وزيادة مؤهلاتهم، والحاجة إلى التطوير المستمر فى جودة الخدمات والمنتجات المالية).

وقد ترتب على تلك المخاطر وعواقبها السلبية لتحقيق أهداف الشمول المالى ضرورة الحاجة إلى تطوير وتفعيل نظام الرقابة الداخلية وزيادة أنشطتها لمواجهة المخاطر ومن ثم تعزيز الشمول المالى في قطاع البنوك حيث لا يمكن تحقيق أهداف الشمول المالى بالبنوك دون وجود نظام رقابة داخلية فعال، ويعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد الوسائل الهامة لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، كما أنه أداة لإعداد تقارير مالية ذات جودة عالية حيث يعمل على توفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية التى يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات الاقتصادية (على, شحاته، ٢٠٠٦؛ Altamuro & Beatty, 2010)، كما يعتبر خط الدفاع الأساسى والأداة الرئيسية التى تدعم تحقيق أهداف الوحدة الإقتصادية وما تتطلبه من رقابة ومتابعة وتقييم ماتقوم به من برامج وأنشطة تهدف إلى نجاح تلك الوحدة (عيسى، ٢٠١٨؛ أمين، ٢٠١٨), فضلاً عن زيادة كفاءة أداء العاملين فى جميع الأعمال الموكلة

إليهم من قبل الإدارة، المساعدة على إكتشاف الإنحرافات والأخطاء قبل وقوعها، تسهيل دور مراقب الحسابات فى الحصول على معلومات كاملة ودقيقة فى سبيل وضع الإطار الملائم لعملية المراجعة، ضمان دقة البيانات المحاسبية المعدة من قبل الوحدة الإقتصادية بالتقارير المالية ومن ثم إعطاء صورة حقيقية عن وضع المنشأة المالي ومساهمتها فى رسم السياسات والقرارات الإدارية المطلوبة (عيس، ٢٠١٨؛ أمين، ٢٠١٨)، ضمان إلتزام جميع العاملين بالوحدة الإقتصادية ومجالس إداراتها بإتباع كافة القوانين والتشريعات واللوائح المعمول بها فى مجال عمل الوحدة الإقتصادية (وهدان, زهر،٢٠١٩)، ضمان التوافق والإنسجام بين السياسات والأهداف الموضوعة من قبل الإداريين بها, فضلاً عن حماية الوحدة الإقتصادية من عمليات الغش والتلاعب بالحسابات بما يحقق المزايا التنافسية للوحدة الإقتصادية (الشهرانى،٢٠١٧).

وبإستقراء الدراسات السابقة لوحظ ندرة الدراسات التى تناولت العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والشمول المالى، حيث ركزت بعض الدراسات على العديد من المتغيرات المؤثرة على فعالية نظام الرقابة الداخلية مثل التحفظ المحاسبى (مفتاح، ٢٠١٦)، تكنولوجيا المعلومات (أبوغزالة، ٢٠١٦)، مقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة Committee of Sposoring Organizations (COSO) عام ٢٠١٣(سمرة، وآخرون، ٢٠١٩)، كما ركزت بعض الدراسات المتعلقة بالشمول المالى على العديد من المتغيرات المؤثرة على الشمول المالى مثل الحوكمة (Zulkhibri & Ghazal, 2017 ; عبد الدايم، ٢٠١٩)، مستويات الربحية والسيولة (Almaleeh, 2020)، دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات (عبد المتعال، ٢٠١٨؛ واصل، ٢٠١٨)، بالإضافة إلى الآثار الناتجة عن تطبيق الشمول المالى مثل الاستقرار والاستدامة والإستثمارات (Bhatia & ;Singh, 2015 محمد، ٢٠١٩)، مستوى ثقة العملاء (النقيرة، ونور الدين، ٢٠١٩)، أداء البنوك المصرية (عبد الدايم، ٢٠١٩)، ومن هنا ظهرت الفجوة البحثية وعليه يمكن بلورة مشكلة البحث فى مجموعة التساؤلات التالية:

١. ما مدى تأثير كفاءة العمليات التشغيلية على الشمول المالى؟
٢. ما مدى تأثير فعالية العمليات التشغيلية على الشمول المالى؟
٣. ما مدى تأثير فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى؟
٤. ما مدى الإختلاف بين البنوك محل الدراسة حول الشمول المالى؟

٥. ما مدى الإختلاف بين البنوك محل الدراسة حول فعالية نظام الرقابة الداخلية؟

ثانياً: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسى للدراسة فى تحديد مدى تأثير فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

١. اختبار مدى تأثير كفاءة العمليات التشغيلية على الشمول المالى.
٢. فحص مدى تأثير فعالية العمليات التشغيلية على الشمول المالى.
٣. تحديد مدى تأثير فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى.
٤. دراسة وتحليل مدى الإختلاف بين البنوك محل الدراسة حول الشمول المالى.
٥. دراسة وتحليل مدى الإختلاف بين البنوك محل الدراسة حول فعالية نظام الرقابة الداخلية.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من مجموعة المساهمات التالية:

١. دعم إستقرار قاعدة الودائع وتحسين مرونة التمويل والإستثمار بقطاع البنوك من خلال إلقاء الضوء على الشمول المالى الذى يعتبر أحد الركائز الأساسية للإستقرار المالى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن دراسة وتحليل مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية فى التأثير على الشمول المالى مما يؤدى إلى تعزيز ممارسات الشمول المالى وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
٢. توجيه الإهتمام إلى دور فعالية نظام الرقابة الداخلية فى مواجهة مخاطر تطبيق الشمول المالى مما يؤدى إلى تعزيز الشمول المالى وارتفاع أداء البنوك المصرية.
٣. توسيع نطاق المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمة فى توسيع نطاق ممارسات الشمول المالى وضمها إلى تعاملات البنوك مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات النمو الإقتصادى.
٤. إجراء الدراسة التطبيقية على قطاع البنوك فى مصر والذى يعتبر أحد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية.

رابعاً: نطاق الدراسة

اقتصرت الدراسة على استخدام كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية فى قياس فعالية نظام الرقابة الداخلية باعتبارهما من أكثر المقاييس استخداماً فى الدراسات المحاسبية، كما اقتصرت الدراسة على ثمانية متغيرات لقياس الشمول المالى والتى أمكن الحصول عليها من تقارير البنك المركزى المصرى، فى حين اقتصرت الدراسة التطبيقية على البنوك المستمر قيد وتداول أسهمها فى البورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦م حتى عام ٢٠٢١م، بينما يخرج عن نطاق الدراسة البنوك التى لم يستمر قيد وتداول أسهمها خلال فترة الدراسة، البنوك التى لا تعد تقاريرها المالية بتاريخ ١٢/٣١ ولا تعرضها بالجنيه المصرى.

خامساً: خطة الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم ما تبقى من الدراسة إلى ستة أقسام رئيسية، حيث تناول القسم السادس طبيعة العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية والشمول المالى وإشتقاق الفروض، وخصص القسم السابع لمنهجية الدراسة التطبيقية، أما القسم الثامن فتناول تحليل نتائج الدراسة، بينما خصص القسم التاسع لنتائج الدراسة، وعرض القسم العاشر توصيات الدراسة، وأخيراً تناول القسم الحادى عشر مجالات الدراسة المستقبلية.

سادساً: طبيعة العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية والشمول المالى وإشتقاق الفروض

تناولت العديد من الدراسات السابقة والمتعلقة بالرقابة الداخلية أثر تطوير وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية من جهة، وإنعكاسات بعض المتغيرات على فعالية نظام الرقابة الداخلية من جهة أخرى, حيث إستهدفت دراسة الشرعبى (٢٠١٤) تصميم إطار مقترح للرقابة الداخلية بالبنوك اليمنية من خلال تفعيل دور الآليات الرقابية الداخلية والخارجية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من معدى التقارير المالية والمراجعيين الداخليين بالبنوك اليمنية والمراجعيين الخارجيين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية, وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تفعيل دور الآليات الرقابية الداخلية والخارجية ساهم بشكل كبير فى تطوير وتفعيل الرقابة الداخلية فى البنوك سواء فيما يتعلق بتصميمها أو تقييمها أو تنفيذها أو متابعتها والتقرير عنها.

بينما إستهدفت دراسة وهدان (٢٠١٨) تقييم أثر الرقابة الداخلية فى نظم تخطيط موارد المشروع على فترة تأخير التقارير المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٢٠ شركة بقطاعى العقارات والرعاية الصحية والأدوية خلال الفترة ٢٠١٢ م حتى ٢٠١٦ م، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لنظم تخطيط موارد المشروع على كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.

أما الدراسة التى قام بها سمرة وآخرون (٢٠١٩) فقد استهدفت الربط بين مقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة COSO عام٢٠١٣ وأثره على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية فى البنوك المصرية, وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق مقررات بازل وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية فى البنوك المصرية.

كما ركزت العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالى على طبيعة العلاقة بين الشمول المالى والعديد من المتغيرات الأخرى مثل (تكنولوجيا المعلومات، الحوكمة، مستويات الربحية، والسيولة) والتى تمثل أبعاد للشمول المالى وتساهم فى تفعيل متطلباته، بالإضافة إلى أثر الشمول المالى على الإستقرار المالى والإستدامة, مستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية، وأداء البنوك، حيث تناولت دراسة Bhatia & Singh (2015) العلاقة بين الشمول المالى وتحقيق الإستقرار المالى والإستدامة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهمية تطبيق الشمول المالى من أجل تحقيق الإستقرار المالى والإستدامة.

كما إستهدفت دراسة Zulkhibri & Ghazal (2017) تحديد أثر الحوكمة على الشمول المالى، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم إجراء دراسة على عينة من ٦٩ دولة من الإقتصاديات النامية خلال الفترة ٢٠١١ م حتى ٢٠١٣ م ، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للحوكمة على الشمول المالى من خلال زيادة عدد الحسابات البنكية والإدخار فى المؤسسات المالية الرسمية.

فى حين إستهدفت دراسة واصل (٢٠١٨) تحديد دور الشمول المالى فى تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، ودور نظم المعلومات المحاسبية فى تفعيل متطلبات الشمول المالى بالإضافة إلى دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية ومن ثم تعزيز تفعيل متطلبات الشمول المالى, وقد

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشمول المالى يعد أحد الدعائم الأساسية لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة, كما أن إستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى المجال المحاسبى أدى إلى تطوير نظم المعلومات المحاسبية ورفع كفاءتها وفعاليتها ومن ثم دعم الثقة والأمان فى العمل المصرفى بالإضافة إلى دورها البارز فى دعم الشمول المالى.

بالإضافة إلى دراسة sujlana & Kiran (2018) التى إستهدفت إلقاء نظرة متعمقة حول جوانب الشمول المالى فى الهند خلال العشر سنوات الماضية, وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك حاجة ماسة لتوفير الخدمات المالية بكفاءة عالية فى المناطق الريفية ذات الدخل المنخفض وبما يحقق النمو الإقتصادى سواء تعلقت تلك الخدمات ببطاقات الدفع الفورى مقابل الخدمات أو كافة الخدمات المصرفية الأخرى.

أما الدراسة التى قام بها عبد الدايم (٢٠١٩) فقد استهدفت تحديد أهم العوامل التى تؤثر على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية التى تشمل آليات الحوكمة وخصائص البنك ثم التعرف على أثر تلك العوامل على تحسين أداء البنوك المصرية, ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من ١٢٤ مفردة من الأكاديميين فى الجامعات المصرية والمحاسبين الماليين والإدارة العليا فى البنوك المصرية والمحللين الماليين، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لآليات الحوكمة وخصائص البنك على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى, فضلاً عن وجود تأثيراً إيجابيا للإفصاح عن الشمول المالى على تحسين أداء البنوك.

بينما استهدفت دراسة النقيرة، ونور الدين (٢٠١٩) تحديد أبعاد الشمول المالي ودورها فى تعزيز مستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية التى تقدمها البنوك التجارية بمنطقة وسط الدلتا, وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً ايجابياً لأبعاد الشمول المالى على مستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية.

كما إستهدفت دراسة محمد (٢٠١٩) إختبار أثر الشمول المالى على الإستقرار المالى والإستثمارات فى البنوك المصرية، وإختبار أثر الإستقرار المالى كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالى والإستثمارات فى البنوك المصرية, ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من ٣٠ بنكاً مصرياً فى الفترة ٢٠١٣ م

حتى ٢٠١٧ م, وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للشمول المالى على الإستثمارات والإستقرار المالى فى البنوك المصرية، فضلاً عن وجود تأثيراً إيجابياً للإستقرار المالى كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالى والإستثمارات فى البنوك المصرية.

أما الدراسة التى قامت بها Almaleeh (2020) فقد استهدفت تقييم مستويات الربحية والسيولة للبنوك المصرية وتأثيرها على تنفيذ خطة الشمول المالى، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم إجراء دراسة ميدانية على قطاع البنوك المصري فى الفترة ٢٠١٢ م حتى ٢٠١٨ م، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالى وكلاً من ربحية ومستويات السيولة فى البنوك المصرية.

وقد استهدفت دراسة محروس (٢٠٢٠) تقديم إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية فى البنوك المصرية للحد من المخاطر التى تنشأ عن تطبيق برامج الشمول المالى، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من (١٤١) مفردة تشمل المراجعين الداخليين فى إدارة المراجعة الداخلية، مديرى إدارات الإلتزام والمخاطر وتكنولوجيا المعلومات، مديرى الفروع بالبنوك المصرية، وأساتذة الجامعات، وقد توصلت نتائج إلى عدم وجود إختلاف فى آراء المستقصى منهم حول مزايا تطبيق برامج الشمول المالى فى البنوك المصرية، بينما وجد إختلاف فى آراء المستقصى منهم بشأن المخاطر المحتملة للشمول المالى، كما وجدت الدراسة تأثير إيجابى لأنشطة المراجعة الداخلية التأكيدية والإستشارية فى الحد من المخاطر المحتملة للشمول المالى.

كما استهدفت دراسة الشقنقيرى (٢٠٢١) التعرف على أثر الشمول المالى على مخاطر التشغيل، وقد إقتصرت عينة الدراسة على بنكين (البنك الأهلى المصرى، البنك التجارى الدولى)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نظام الضبط الداخلى والتغذية العكسية بالبنك سوف يتأثر بمستجدات الشمول المالى، بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر الدورة المحاسبية ومخاطر دورة الإجراءات التشغيلية بالبنك فى حالة التوسع فى الشمول المالى.

أما الدراسة التى قام بها عوض، وآخرون (٢٠٢١) فقد استهدفت اختبار أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الإئتمانية بالبنوك، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من (١٦) بنكاً خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى

٢٠١٩. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لتطبيق الشمول المالى على مخاطر الإئتمان بالبنوك.

يتضح مما سبق أهمية الشمول المالى فى تحقيق الإستقرار المالى والإستدامة, ارتفاع مستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية، وتحسين أداء البنوك وانخفاض المخاطر، إلا أنه لوحظ وجود ندرة فى الدراسات السابقة (فى حدود علم الباحثين) التى تناولت أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى، مما سبق يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالى:

١. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة العمليات التشغيلية على الشمول المالى.
٢. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفعالية العمليات التشغيلية على الشمول المالى.
٣. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى.
٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك محل الدراسة حول الشمول المالى.
٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك محل الدراسة حول فعالية نظام الرقابة الداخلية.

سابعاً: منهجية الدراسة التطبيقية

تعرض منهجية الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل بيانات الدراسة، ويمكن توضيح ذلك كما يلى:

١- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢١ والبالغ عددها (٣٨) بنك وقد تم إختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

١. توافر التقارير المالية السنوية للبنوك خلال الفترة من عام ٢٠١٦م إلى عام ٢٠٢١م.
٢. البنوك التى تعد تقاريرها المالية بتاريخ ١٢/٣١ لإمكانية مقارنته نتائج الدراسة.
٣. البنوك التى تعرض تقاريرها المالية بالجنيه المصرى.

وبتطبيق الشروط السابقة فقد بلغ عدد بنوك العينة (٩) بنوك بنسبة (٢٣.٦٨٪) من إجمالى عدد بنوك مجتمع الدراسة.

٢- متغيرات الدراسة وطرق قياسها

تضمنت الدراسة ثلاثة أنواع من المتغيرات حيث يتمثل المتغير التابع فى الشمول المالى والذى تم قياسه من خلال العديد من المؤشرات التى تتمثل فى قيمة الودائع (Y_1)، قيمة القروض (Y_2)، عدد بطاقات الإئتمان (Y_3) ، قيمة معاملات بطاقات الإئتمان (Y_4)،عدد بطاقات الخصم (Y_5)، قيمة معاملات بطاقات الخصم (Y_6)، بالإضافة إلى عدد ماكينات الصراف الآلى (Y_7)، فضلاً عن عدد ماكينات POS (Y_8)، هذا بالإضافة إلى اقتراح مؤشر مركب للشمول المالى (Y) يعتمد على المؤشرات الثمانية السابق ذكرها.

بينما يتمثل المتغير المستقل فى فعالية نظام الرقابة الداخلية والذى تم التعبير عنه من خلال كفاءة العمليات التشغيلية (X_1)، والتى تم قياسها إعتماداً على معدل دوران الأصول من خلال إجمالى الإيرادات إلى متوسط إجمالى الأصول (Aryani & Krismia,2013; Amoah, et al., 2017) ، بالإضافة إلى فعالية العمليات التشغيلية (X_2) والذى تم قياسها إعتماداً على معدل العائد على الملكية وذلك من خلال صافى الدخل إلى متوسط إجمالى حقوق الملكية (Wang et al., 2011; Aryani & Krismia, 2013)، فضلاً عن اقتراح مؤشر مركب لفعالية نظام الرقابة الداخلية (X) يعتمد على كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.

فى حين تتمثل المتغيرات الحاكمة فى حجم البنك (Z_1) والذى تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول (Ji et al, 2017; Lenard et al., 2016; Amoah et al., 2017)، الرافعة المالية (Z_2) التى تم قياسها إعتماداً على نسبة إجمالى الإلتزامات إلى إجمالى الأصول (Chen & Zhang, 2014; Ji et al., 2017)، بالإضافة إلى معدل العائد على الأصول (Z_3) الذى تم قياسه من نسبة صافى الدخل قبل الضرائب إلى إجمالى الأصول (Doan, 2020; San et al., 2022)، فضلاً عن عمر البنك (Z_4) الذى تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعى لعدد سنوات العمل منذ تاريخ التأسيس (Almasri & Ramli, 2020; Jabbouri & Almustafa, 2021).

٣- مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة فى الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروضها على التقارير المالية الصادرة من البنوك محل الدراسة خلال الفترة المالية ٢٠١٦ م حتى ٢٠٢١ م، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن البنك المركزى المصرى.

٤- الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل بيانات الدراسة

تم إختبار مدى صحة فروض الدراسة إعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

١. إختبار Kolmogorov-Smirov، وإختبار Shapiro-Wilk لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعى وتحديد الأساليب الإحصائية المعلمية أو اللامعلمية المستخدمة فى تحديد بيانات الدراسة.

٢. إختبار التداخل الخطى Multicollinearity لتحديد مدى وجود مشكلة التداخل الخطى وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على الشمول المالى، وقد إعتمدت الدراسة على إستخدام مقياس Collinearity Diagnostics من خلال تحديد قيمة تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به.

٣. إختبار الإرتباط الذاتى Autocorrelation لتحديد مدى وجود أثر حقيقى لفعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى، وقد إعتمدت الدراسة على إستخدام قيمة Durbin Watson (D-W).

٤. التحليل الوصفى Descriptive Analysis بغرض وصف بيانات عينة الدراسة من خلال الاعتماد على المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والإنحرافات المعيارية.

٥. تحليل الإنحدار الخطى المتعدد Multiple Regression Analysis لبناء نماذج لتقدير الشمول المالى، فضلاً عن تحديد مدى تأثير فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى.

٦. إختبار Krushal-Wallis لتحديد الاختلاف بين البنوك محل الدراسة حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والشمول المالى.

ثامناً: تحليل نتائج الدراسة

١- إختبار مدى صلاحية بيانات الدراسة

١/١ إختبار التوزيع الطبيعى

لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعى فقد إعتمدت الدراسة على كلاً من إختبار Kolmogorov-Smirnov، وإختبار Shapiro-Wilk، حيث تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعى إذا كانت قيمة معنوية الإختبار(.Sig) أكبر من ٠.٠٥ (بالانت،٢٠١٥)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (١) التالى:

جدول رقم (١)

نتائج إختبار التوزيع الطبيعى

رمز المتغير	المتغير	Kolmogorov – Smirnov		Shapiro – Wilk	
		الإحصائية	المعنوية	الإحصائية	المعنوية
X_1	كفاءة العمليات التشغيلية	٠,١٠٥	٠,٢٠٠	٠,٩٤٥	٠,٠١٥
X_2	فعالية العمليات التشغيلية	٠,١٢٥	٠,٠٣٤	٠,٧٨٦	٠,٠٠٠
X	فعالية نظام الرقابة الداخلية	٠,١٢١	٠,٠٤٤	٠,٩٤٩	٠,٠٢٣
Z_1	حجم البنك	٠,١٥	٠,٠٠٣	٠,٩٠٦	٠,٠٠٠
Z_2	الرافعة المالية	٠,٤٩٣	٠,٠٠٠	٠,٢٢٨	٠,٠٠٠
Z_3	معدل العائد على الأصول	٠,٤٥٢	٠,٠٠٠	٠,٢٩٨	٠,٠٠٠
Z_4	عمر البنك	٠,٢٦٩	٠,٠٠٠	٠,٧٩٩	٠,٠٠٠
Y_1	قيمة الودائع	٠,٣٧٤	٠,٠٠٠	٠,٦٤٢	٠,٠٠٠
Y_2	قيمة القروض	٠,٤٣٥	٠,٠٠٠	٠,٥٥٩	٠,٠٠٠
Y_3	عدد بطاقات الإئتمان	٠,٢٨٧	٠,٠٠٠	٠,٧٠٦	٠,٠٠٠
Y_4	قيمة معاملات بطاقات الإئتمان	٠,٣٩٢	٠,٠٠٠	٠,٤٩٧	٠,٠٠٠
Y_5	عدد بطاقات الخصم	٠,٢٣١	٠,٠٠٠	٠,٧٨٠	٠,٠٠٠
Y_6	قيمة معاملات بطاقات الخصم	٠,٣٤١	٠,٠٠٠	٠,٥٠٠	٠,٠٠٠
Y_7	عدد ماكينات ATM	٠,٢٣٢	٠,٠٠٠	٠,٧٣٣	٠,٠٠٠
Y_8	عدد ماكينات POS	٠,٣٩٣	٠,٠٠٠	٠,٦٦١	٠,٠٠٠
Y	الشمول المالى	٠,١٣٠	٠,٠٢٣	٠,٩١٦	٠,٠٠١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

بفحص نتائج الجدول رقم (١) لوحظ أن قيم المعنوية لإختبار Kolmogorov – Smirnnov أقل من (٠.٠٥) ماعدا كفاءة العمليات التشغيلية (X_1) وأن قيم إختبار

Shapiro – Wilk أقل من (٠.٠٥) مما يشير إلى عدم إقتراب متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعى وإعتماد الدراسة على الإختبارات اللامعلمية.

٢/١ إختبار التداخل الخطى :

يتم إجراء إختبار التداخل الخطى Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطى فى النموذج حيث تؤدى هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الإختبار Collinearity Diagnostics حيث يتم تحديد قيمة تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وقيمة التباين المسموح به Tolerance، فإذا كانت قيمة تضخم التباين أقل من (١٠) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى فى نموذج الدراسة (O'Brien, 2007) ويمكن توضيح مدى وجود مشكلة التداخل الخطى فى نموذج الدراسة من خلال الجدول رقم (٢) التالى:

جدول رقم (٢)

نتائج إختبار التداخل الخطى

رمز المتغير	المتغير	تضخم التباين	التباين المسموح به
X_1	كفاءة العمليات التشغيلية	١,١٧١	٠,٨٥٤
X_2	فعالية العمليات التشغيلية	١,١٦٦	٠,٨٥٨
X	فعالية نظام الرقابة الداخلية	١,٣٠٨	٠,٧٦٥
Z_1	حجم البنك	١,٤٦٢	٠,٦٨٤
Z_2	الرافعة المالية	١,٢١١	٠,٨٢٦
Z_3	معدل العائد على الأصول	١,٤٠٤	٠,٧١٢
Z_4	عمر البنك	١,٤٩٤	٠,٦٦٩

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

بفحص نتائج الجدول رقم (٢) لوحظ أن قيم تضخم التباين لكافة المتغيرات أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى وقوة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على الشمول المالى.

٣/١ إختبار الإرتباط الذاتى :

يتم إجراء إختبار الإرتباط الذاتى Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الإرتباط الذاتى فى النموذج، ويتم إجراء هذا الإختبار بإستخدام قيمة Durbin Watson (D-W) فإذا كانت هذه القيمة تتراوح بين (١.٥ : ٢.٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الإرتباط التى تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة (Basheer, 2003)، وباجراء اختبار الارتباط الذاتى لوحظ أن قيمة (D-W) لكفاءة العمليات التشغيلية، فعالية العمليات التشغيلية، وفعالية نظام الرقابة الداخلية تعادل (١.٧٥٤، ١.٨٦٨، ١.٩٦٥) على الترتيب وهى تقع داخل المدى (١.٥: ٢.٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى التى تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة.

٢- التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة :

إعتمدت الدراسة على التحليل الوصفى من خلال إستخدام المتوسط، الحد الأدنى، الحد الأعلى، وبالإضافة إلى الإنحراف المعيارى، ويمكن توضيح التحليل الوصفى لتلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (٣) التالى :

جدول رقم (٣)

نتائج التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	المتغير	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الإنحراف المعيارى
X_1	كفاءة العمليات التشغيلية	٠.٨٩١	٠.٠٤	٠.١٣	٠.٠٢٥٩٣
X_2	فعالية العمليات التشغيلية	٠.١٩٩٤	٠.٠١	٠.٨٧	٠.١٣٠٤٢
X	فعالية نظام الرقابة الداخلية	٠.٠١٨٠	٠.٠٠	٠.٠٤	٠.٠١٠٥١
Z_1	حجم البنك	٢٠.٣٩٢١	١٤.٣٩	٢٥.١٣	٣.٠٣٩٩٢
Z_2	الرافعة المالية	١.٢١٠٣	٠.٠٩	٩.٣٨	١.٥٧٩٣٤
Z_3	معدل العائد على الأصول	٠.٠٧٣٧	٠.٠٠	١.٠٠	٠.٢٢٢٤٨

Z_4	عمر البنك	٣.٩٦٢٤	٣.٥٠	٤.٨١	٠.٤٣٣٩٥
Y_1	قيمة الودائع	١٩١٢٨٠ ٢١٥٢٦	٠.٠٠	١٣١٢٩٨ ٠٠٠٠٠٠	٣٣٣٣٦٩٦٧ ٨٨٦
Y_2	قيمة القروض	٦٩٣٢٩٧ ٢٨٤٣	٠.٠٠	٦٥٥٦٦٠ ٠٠٠٠٠	١٤٢٠٠٩٦٧ ٨٤٣
Y_3	عدد بطاقات الإئتمان	٢٥٧٦٦٦	٠.٠٠	١٤١٥٤٨ ٤	٣٨٨٧٥٤
Y_4	قيمة معاملات بطاقات الإئتمان	٩١٧٥٥٧ ٩٠٧٨	٠.٠٠	١١٢٥٥٠ ٠٠٠٠٠٠	٢٢٨١٠٤٢٩ ٤٥
Y_5	عدد بطاقات الخصم	١٣٢١٠١ ٣	١٤٧٥١	٦٢٢٢٢٦ ٠	١٦٦١٩٦٥
Y_6	قيمة معاملات بطاقات الخصم	٩٥٨٦٧٤ ٥١٥٢١	٢٢٨١٠٩ ٥١٠	١١٦٠٩٧ ٠٠٠٠٠٠ ٠	٢١٨٤٤١٤٨ ٥٨٠٥
Y_7	عدد ماكينات ATM	١٠٦٤	٠.٠٠	٥٣٤٧	١٤٥٥
Y_8	عدد ماكينات POS	٦٥١٢	٠.٠٠	٥٠٣٦٧	١٠٨٣٢
Y	الشمول المالى	٢٥.٨٥٨٨	٨.٢٥	٤٤.٣٨	١١.٦١٤٥١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

بفحص بيانات الجدول رقم (٣) لوحظ أن متوسط كفاءة العمليات التشغيلية محل الدراسة بلغ (٠.٨٩١) بحد أدنى وأعلى (٠.٠٠٤, ٠.١٣) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود إرتفاع عن دراسة وهدان، وزهر (٢٠١٩) حيث بلغ (٠.٠٧٤)، كما لوحظ أن متوسط فعالية العمليات التشغيلية محل الدراسة بلغ (٠.١٩٩٤) بحد أدنى وأعلى (٠.٨٧،٠.٠١) على التوالى، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود إرتفاع عن دراسة وهدان، وزهر (٢٠١٩) حيث بلغ (٠.٠٨٨)، كما لوحظ أن متوسط فعالية نظام الرقابة الداخلية محل الدراسة بلغ (٠.٠١٨٠) بحد أدنى وأعلى (٠.٠٠٠،٠.٠٤) على التوالى.

أما بالنسبة للمتغيرات الحاكمة لوحظ أن متوسط حجم البنك محل الدراسة بلغ (٢٠.٣٩٢١) بحد أدنى وأعلى (٢٥.١٣،١٤.٣٩) على الترتيب وبمقارنة هذا المتوسط مع

الدراسات السابقة لوحظ وجود إرتفاع عن دراسة عبد الدايم (٢٠١٩) حيث بلغ (٤.٢٧٤)، بينما لوحظ أن متوسط الرافعة المالية بلغ (١.٢١٠٣) بحد أدنى وأعلى (٠.٠٠٩ , ٩.٣٨) على التوالى وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود إرتفاع عن دراسة وهدان، وزهر (٢٠١٩) حيث بلغ (٠.٣٧١)، كما بلغ متوسط معدل العائد على الأصول (٠.٠٧٣٧) بحد أدنى وأعلى (١.٠٠،٠.٠٠)على الترتيب، وفضلاً عن عمر البنك الذى بلغ متوسطه (٣.٩٦٢٤) بحد أدنى وأعلى (٤.٨١،٣.٥٠) على التوالى وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود إنخفاض عن دراسة عبد الدايم (٢٠١٩) حيث بلغت (٣.٩٨٤).

أما بالنسبة للمتغيرات التابعة فقد بلغ متوسط قيمة الودائع (١٩١٢٨٠٢١٥٢٦) بحد أدنى وأعلى بلغ (١٣١٢٩٨٠٠٠٠٠٠،٠.٠٠) على الترتيب، أما عن متوسط قيمة القروض بلغ (٦٩٣٢٩٧٢٨٤٣) بحد أدنى وأعلى (٦٥٥٦٦٠٠٠٠٠٠،٠.٠٠) على الترتيب، كما بلغ متوسط عدد بطاقات الإئتمان (٢٥٧٦٦٦) بحد أدنى وأعلى (١٤١٥٤٨٤،٠.٠٠) على الترتيب، وبالإضافة إلى ذلك بلغ متوسط قيمة معاملات بطاقات الإئتمان (٩١٧٥٥٧٩٠٧٨) بحد أدنى وأعلى (١١٢٥٥٠٠٠٠٠٠٠،٠.٠٠) على الترتيب، بينما عدد بطاقات الخصم بلغ متوسطها (١٣٢١٠١٣) بحد أدنى وأعلى (٦٢٢٢٢٦٠،١٤٧٥١) على الترتيب، كما تبين أن متوسط قيمة معاملات بطاقات الخصم هو (٩٥٨٦٧٤٥١٥٢١) بحد أدنى وأعلى (١١٦٠٩٧٠٠٠٠٠٠،٢٢٨١٠٩٥١٠) على الترتيب، فضلاً عن عدد ماكينات الصراف الآلى بلغ متوسطها (١٠٦٤) بحد أدنى وأعلى (٥٣٤٧،٠.٠٠) على التوالى، وأخيراً بلغ متوسط عدد ماكينات POS (٦٥١٢) بحد أدنى وأعلى (٥٠٣٦٧ ،٠.٠٠) على الترتيب، وأخيراً بلغ متوسط الشمول المالى (٢٥.٨٥٨٨) بحد أدنى وأعلى (٨.٢٥، ٤٤.٣٨) على الترتيب.

٣- إختبار مدى تأثير كفاءة العمليات التشغيلية على الشمول المالى

لإختبار مدى تأثير كفاءة العمليات التشغيلية على الشمول المالى يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول "**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة العمليات التشغيلية على الشمول المالى**"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على الشمول المالى لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التى يمكن من خلالها تقدير الشمول المالى بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على الشمول المالى من خلال الجدول رقم (٤) التالى:

جدول رقم (٤)

نتائج تحليل الإنحدار لأهم العوامل المؤثرة على الشمول المالى

فى ضوء كفاءة العمليات التشغيلية

رمز المتغير	المتغير	معامل الإنحدار	الخطأ القياسى	المعنوية
X_1	كفاءة العمليات التشغيلية	٥٤,٤٢٣	٤١,٧٣٤	٠,٠٣٨
Z_1	حجم البنك	٠,٨٤٨	٠,٣٨٧	٠,٠٣٣
Z_2	الرافعة المالية	٠,٠٣٧	٠,٦٩٤	٠,٩٥٨
Z_3	معدل العائد على الأصول	١,٤٧٧	٥,٢١٩	٠,٧٧٨
Z_4	عمر البنك	٢٣,٩٠١	٢,٦٦٥	٠,٠٠٠
الثابت -٩١,١٤٥				
تقييم دقة تقدير كفاءة العمليات التشغيلية				
معامل الإرتباط المتعدد R			٠,٨٠٣	
معامل التحديد R^2			٠,٦٤٤	
معامل التحديد المعدل $adj.R^2$			٠,٦٠٧	
درجات الحرية DF			(٤٨،٥)	
F المحسوبة			١٧,٣٨٧	
F الجدولية			٣,٤٢	
المعنوية			٠,٠٠٠	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يتضـح من نتائج الجدول رقم (٤) أنه قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على الشـمول المالى وهى (عمر البنك، حجم البنك، وكفاءة العمليات التشـــغيلية) بمعاملات إنحدار بلغت (٥٤.٤٢٣, ٠.٨٤٨, ٢٣.٩٠١) على الترتيب عند مســـتوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠، ٠.٠٣٣، ٠.٠٣٨) على التوالى, ويمكن صياغة معادلة نموذج الإنحدار للعوامل المؤثرة على الشمول المالى كما يلى:

$$Y = -91.145 + 54.423\ X_1 + 0.848\ Z_1 + 23.901\ Z_4$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الإنحدار الخطى المتعدد على تقدير الشمول المالى أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) بلغت (٠.٨٠٣) والمساهمة النسبية لها (R^2) بلغت (٠.٦٤٤) ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات فى العوامل التى تم إختبارها فى تحليل الإنحدار الخطى المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة فى (عمر البنك، حجم البنك، وكفاءة العمليات التشغيلية).

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد (R^2) التى بلغت (٠.٦٤٤) مع قيمة معامل التحديد المعدل (adj.R^2) التى بلغت (٠.٦٠٧) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسب للإعتماد عليه فى تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج وإستقلالية العوامل المؤثرة على الشمول المالى، كما بلغت قيمة F المحسوبة (١٧.٣٨٧) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (٣.٤٢) عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠)، وبالتالى يمكن صياغة نموذج لتقدير الشمول المالى إعتماداً على ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على الشمول المالى وتتمثل تلك العوامل فى (عمر البنك، حجم البنك، وكفاءة العمليات التشغيلية).

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الأول "**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة العمليات التشغيلية على الشمول المالى**"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لكل من (عمر البنك، حجم البنك، وكفاءة العمليات التشغيلية) على الشمول المالى.

٤- إختبار مدى تأثير فعالية العمليات التشغيلية على الشمول المالى

لإختبار مدى تأثير فعالية العمليات التشغيلية على الشمول المالى يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثاني "**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفعالية العمليات التشغيلية على الشمول المالى**"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على الشمول المالى لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التى يمكن من خلالها تقدير الشمول المالى بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على الشمول المالى من خلال الجدول رقم (٥) التالى:

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل الإنحدار لأهم العوامل المؤثرة على الشمول المالى

فى ضوء فعالية العمليات التشغيلية

رمز المتغير	المتغير	معامل الإنحدار	الخطأ القياسى	المعنوية
X_2	فعالية العمليات التشغيلية	١٦,١٨٠	٨,٠٩٠	٠,٠٥١
Z_1	حجم البنك	١,٠٨٤	٠,٣٨٧	٠,٠٠٧
Z_2	الرافعة المالية	٠,١٨٤	٠,٦٨١	٠,٧٨٥
Z_3	معدل العائد على الأصول	٢,٩٧٩	٥,١٨٨	٠,٥٦٩
Z_4	عمر البنك	٢٤,٦٦٤	٢,٦٤٧	٠,٠٠٠
الثابت -٩٧,٦٥٠				
تقييم دقة تقدير فعالية العمليات التشغيلية				
معامل الإرتباط المتعدد R			٠,٨١٢	
معامل التحديد R^2			٠,٦٦٠	
معامل التحديد المعدل $adj.R^2$			٠,٦٢٥	
درجات الحرية DF			(٤٨،٥)	
F المحسوبة			١٨,٦٣٥	
F الجدولية			٣,٤٢	
المعنوية			٠,٠٠٠	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من نتائج الجدول رقم (٥) أنه قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على الشمول المالى وهى (عمر البنك، حجم البنك، وفعالية العمليات التشغيلية) بمعاملات إنحدار بلغت (١٦.١٨٠،١.٠٨٤،٢٤.٦٦٤) على الترتيب، عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠, ٠.٠٠٧ , ٠.٠٥١) على التوالى, ويمكن صياغة معادلة نموذج الإنحدار للعوامل المؤثرة على الشمول المالى كما يلى:

$$Y = - 97.650 + 16.180\ X_2 + 1.084\ Z_1 + 24.664\ Z_4$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الإنحدار الخطى المتعدد على الشمول المالى أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) بلغت (٠.٨١٢) والمساهمة النسبية لها (R^2) بلغت (٠.٦٦٠) ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات فى العوامل التى تم إختبارها فى تحليل الإنحدار الخطى المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة فى (عمر البنك، حجم البنك، وفعالية العمليات التشغيلية).

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد (R^2) التى بلغت (٠.٦٦٠) مع قيمة معامل التحديد المعدل ($adj.R^2$) التى بلغت (٠.٦٢٥) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسب للإعتماد عليه فى تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج وإستقلالية العوامل المؤثرة على الشمول المالى، كما بلغت قيمة F المحسوبة (١٨.٦٣٥) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (٣.٤٢) عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠)، وبالتالى يمكن صياغة نموذج لتقدير الشمول المالى إعتماداً على ثلاث عوامل أساسية تؤثر على الشمول المالى وتتمثل تلك العوامل فى (عمر البنك، حجم البنك، وفعالية العمليات التشغيلية).

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الثانى "**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفعالية العمليات التشغيلية على الشمول المالى**"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً ايجابياً لكل من (عمر البنك، حجم البنك، وفعالية العمليات التشغيلية) على الشمول المالى.

٥- إختبار مدى تأثير فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى

لإختبار مدى تأثير فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثالث القائل بأنه "**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى**"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على الشمول المالى لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التى يمكن من خلالها تقدير الشمول المالى بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على الشمول المالى من خلال الجدول رقم (٦) التالى:

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل الإنحدار لأهم العوامل المؤثرة على الشمول المالى

فى ضوء فعالية نظام الرقابة الداخلية

رمز المتغير	المتغير	معامل الإنحدار	الخطأ القياسى	المعنوية
X	فعالية نظام الرقابة الداخلية	٢٧٣,١٢١	١١,٤٧٢	٠,٠١١
Z_1	حجم البنك	١,١٠٤	٠,٣٧٤	٠,٠٠٥
Z_2	الرافعة المالية	٠,٢٤٤	٠,٦٦٣	٠,٧١٥
Z_3	معدل العائد على الأصول	٣,٨٦٨	٥,٠٧٠	٠,٤٤٩
Z_4	عمر البنك	٢٦,٢٠١	٢,٧٣٠	٠,٠٠٠
الثابت -١٠٥,٩٦٦				
تقييم دقة تقدير فعالية نظام الرقابة الداخلية				
معامل الإرتباط المتعدد R			٠,٨٢٤	
معامل التحديد R^2			٠,٦٧٨	
معامل التحديد المعدل $adj.R^2$			٠,٦٤٥	
درجات الحرية DF			(٤٨،٥)	
F المحسوبة			٢٠,٢٤٧	
F الجدولية			٣,٤٢	
المعنوية			٠,٠٠٠	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من نتائج الجدول رقم (٦) أنه قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على الشمول المالى وهى (عمر البنك، حجم البنك، وفعالية نظام الرقابة الداخلية) بمعاملات إنحدار بلغت (٢٦.٢٠١، ١.١٠٤، ٢٧٣.١٢١) على الترتيب، عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠, ٠.٠٠٠٥, ٠.٠٠١١) على التوالى, ويمكن صياغة معادلة نموذج الإنحدار للعوامل المؤثرة على الشمول المالى كما يلى:

$$Y = - 105.966 + 273.121\ X + 1.104\ Z_1 + 26.201\ Z_4$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الإنحدار الخطى المتعدد على الشـــمول المالى أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) بلغت (٠.٨٢٤) والمســـاهمة النســـبية لها (R^2) بلغت (٠.٦٧٨) ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات فى العوامل التى تم إختبارها فى تحليل الإنحدار الخطى المتعدد خلال فترة الدراســة والمتمثلة فى (عمر البنك، حجم البنك، وفعالية نظام الرقابة الداخلية).

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد (R^2) التى بلغت (٠.٦٧٨) مع قيمة معامل التحديد المعدل (adj.R^2) التى بلغت (٠.٦٤٥) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناســـب للإعتماد عليه فى تحليل النتائج وتعميمها، فضـــلاً عن دقة النموذج وإســـتقلالية العوامل المؤثرة على الشـــمول المالى، كما بلغت قيمة F المحســـوبة (٢٠.٢٤٧) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (٣.٤٢) عند مســـتوى معنوية (٠.٠٠٠)، وبالتالى يمكن صياغة نموذج لتقدير الشمول المالى إعتماداً على ثلاث عوامل أساسية تؤثر على الشمول المالى وتتمثل تلك العوامل فى (عمر البنك، حجم البنك، وفعالية نظام الرقابة الداخلية).

يتضـــح مما ســـبق أنه يمكن رفض الفرض الثالث "**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصـــائية لفعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى**"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً ايجابياً لكل من (عمر البنك، حجم البنك، وفعالية نظام الرقابة الداخلية) على الشـــمول المالى.

٦- إختبار مدى الإختلاف بين البنوك حول الشمول المالى

لفحص الفروق المعنوية بين البنوك محل الدراســـة حول الشـــمول المالى يتم التحقق من مدى صـــحة الفرض الرابع "**لا توجد فروق ذات دلالة احصـــائية بين البنوك محل الدراســـة حول الشمول المالى**"، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal-wallis لمقارنة مستوى الشـــمول المالى بين البنوك محل الدراســـة، فإذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أقل من (٠.٠٥) فهذا يشـــير إلى وجود فروق معنوية بين مســـتوى الشـــمول المالى بين البنوك محل الدراسة (بالانت، ٢٠١٥)، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين البنوك حول ممارسات الشمول المالى من خلال الجدول رقم (٧) التالى:

جدول رقم (٧)

نتائج الفروق المعنوية بين البنوك حول الشمول المالى

إسم البنك	رتب المتوسط الحسابى	كا٢	المعنوية	الترتيب على حسب رتب المتوسط الحسابى
بنك CIB	٤١,٨٣	٤٩,٣٠١	٠,٠٠٠	٣
بنك البركة	٢١,٩٢			٦
البنك المصرى الخليجى	٢٥,٥٠			٥
البنك المصرى لتنمية الصادرات والواردات	١٤,٥٨			٧
بنك القاهرة	٣٥,٢٥			٤
بنك الكويت	١١,٣٣			٨
بنك فيصل الإسلامى	٤,١٧			٩
البنك الأهلى المصرى	٥١,٠٠			١
بنك مصر	٤١,٩٢			٢

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

بفحص نتائج الجدول رقم (٧) لوحظ أن قيمة معنوية الإختبار للشمول المالى بلغت (٠.٠٠٠) وهى أقل من (٠.٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين البنوك حول الشمول المالى وذلك عند قيمة (كا٢) بلغت (٤٩.٣٠١)، ويتضح ذلك من إتساع مدى رتب المتوسط الحسابى للشمول المالى بين البنوك الذى تراوح بين الحد الأدنى والحد الأعلى (٥١.٠٠،٤.١٧) على الترتيب.

وبفحص رتب المتوسط الحسابى للشمول المالى لوحظ أن رتب المتوسط الحسابى للبنوك (البنك الأهلى المصرى، بنك مصر، بنك CIB، بنك القاهرة، البنك المصرى الخليجى، بنك البركة، البنك المصرى لتنمية الصادرات والواردات، بنك الكويت، وبنك فيصل الإسلامى) بلغ (٥١.٠٠, ٤١.٩٢, ٤١.٨٣, ٣٥.٢٥, ٢٥.٥٠, ٢١.٩٢, ١٤.٥٨, ١١.٣٣, ٤.١٧) على الترتيب، مما يشير إلى إختلاف رتب المتوسط الحسابى للشمول المالى بين البنوك وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين البنوك حول الشمول المالى.

يتبين مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الرابع "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك محل الدراسة حول الشمول المالى**"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين البنوك محل الدراسة حول الشمول المالى.

٧- إختبار مدى الإختلاف بين البنوك حول فعالية نظام الرقابة الداخلية

لفحص الفروق المعنوية بين البنوك محل الدراســـة حول فعالية نظام الرقابة الداخلية يتم التحقق من مدى صـــحة الفرض الخامس "**لا توجد فروق ذات دلالة احصـــائية بين البنوك محل الدراسة حول فعالية نظام الرقابة الداخلية**"، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين البنوك حول فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال الجدول رقم (٨) التالى:

جدول رقم (٨)

نتائج الفروق المعنوية بين البنوك حول فعالية نظام الرقابة الداخلية

إسم البنك	رتب المتوسط الحسابى	كا٢	المعنوية	الترتيب على حسب رتب المتوسط الحسابى
بنك CIB	٤٢,٠٠	٣٧,٨٣٧	٠,٠٠٠	١
بنك البركة	٤٠,٨٣			٣
البنك المصرى الخليجى	٢٥,١٧			٦
البنك المصرى لتنمية الصادرات والواردات	١٣,٣٣			٨
بنك القاهرة	٤١,٦٧			٢
بنك الكويت	٣٧,٠٠			٤
بنك فيصل الإسلامى	٢٨,٠٠			٥
البنك الأهلى المصرى	٥,٠٠			٩
بنك مصر	١٤,٥٠			٧

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

بفحص نتائج الجدول رقم (٨) لوحظ أن قيمة معنوية الإختبار لفعالية نظام الرقابة الداخلية بلغت (٠.٠٠٠) وهى أقل من (٠.٠٥) مما يشـــير إلى وجود فروق معنوية بين البنوك حول فعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك عند قيمة (كا٢) بلغت (٣٧.٨٣٧)، ويتضـــح ذلك من إتساع مدى رتب المتوسط الحسابى لفعالية نظام الرقابة الداخلية بين البنوك الذى يتراوح بين الحد الأدنى والحد الأعلى (٥.٠٠، ٤٢.٠٠) على الترتيب.

وبفحص رتب المتوسط الحسابى لفعالية نظام الرقابة الداخلية لوحظ أن رتب المتوسط الحسابى للبنوك (بنك CIB، بنك القاهرة، بنك البركة، بنك الكويت، بنك فيصل الإسلامى، البنك المصرى الخليجى، بنك مصر، البنك المصرى لتنمية الصادرات والواردات، والبنك الأهلى المصرى) بلغ (٤٢.٠٠, ٤١.٦٧, ٤٠.٨٣, ٣٧.٠٠, ٢٨.٠٠, ٢٥.١٧, ١٤.٥٠, ١٣.٣٣, ٥.٠٠) على الترتيب، مما يشير إلى إختلاف رتب المتوسط الحسابى لفعالية نظام

الرقابة الداخلية بين البنوك وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين البنوك حول فعالية نظام الرقابة الداخلية.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الخامس "**لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك محل الدراسة حول فعالية نظام الرقابة الداخلية**"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين البنوك محل الدراسة حول فعالية نظام الرقابة الداخلية.

تاسعاً : نتائج الدراسة :

استهدفت الدراسة تحديد مدى تأثير فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى للبنوك المقيدة والمتداول أسهمها فى البورصة المصرية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال اختبار مدى تأثير كفاءة العمليات التشغيلية على الشمول المالى، فحص مدى تأثير فعالية العمليات التشغيلية على الشمول المالى، تحديد مدى تأثير فعالية نظام الرقابة الداخلية على الشمول المالى، دراسة وتحليل مدى الإختلاف بين البنوك محل الدراسة حول الشمول المالى، وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وفى ضوء ذلك فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تناولها على النحو التالى:

١. امكانية تعزيز الشمول المالى فى ضوء كفاءة العمليات التشغيلية اعتماداً على ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على الشمول المالى وتتمثل تلك العوامل فى (عمر البنك، حجم البنك، وكفاءة العمليات التشغيلية) بمعاملات انحدار بلغت (٥٤.٤٢٣, ٠.٨٤٨, ٢٣.٩٠١) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠، ٠.٠٣٣، ٠.٠٣٨) على الترتيب، كما بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠.٨٠٣) وبلغت المساهمة النسبية (٦٤.٤٪)، كما بلغت قيمة F المحسوبة (١٧.٣٨٧) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (٣.٤٢) عند مستوى (٠.٠٠٠).

٢. امكانية تعزيز الشمول المالى فى ضوء فعالية العمليات التشغيلية اعتماداً على ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على الشمول المالى وتتمثل تلك العوامل فى (عمر البنك، حجم البنك، وفعالية العمليات التشغيلية) بمعاملات انحدار بلغت (١٦.١٨٠،١.٠٨٤،٢٤.٦٦٤) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠, ٠.٠٠٧ , ٠.٠٥١) على الترتيب، كما بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠.٨١٢) وبلغت المساهمة النسبية (٦٦٪)، كما بلغت قيمة

F المحسوبة (١٨.٦٣٥) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (٣.٤٢) عند مستوى (٠.٠٠٠).

٣. امكانية تعزيز الشمول المالى فى ضوء فعالية نظام الرقابة الداخلية اعتماداً على ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على الشمول المالى وتتمثل تلك العوامل فى (عمر البنك، حجم البنك، وفعالية نظام الرقابة الداخلية) بمعاملات انحدار بلغت (٢٦.٢٠١، ١.١٠٤، ٢٧٣.١٢١) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠, ٠.٠٠٥, ٠.٠١١) على الترتيب، كما بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠.٨٢٤) وبلغت المساهمة النسبية (٦٧.٨٪)، كما بلغت قيمة F المحسوبة (٢٠.٢٤٧) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (٣.٤٢) عند مستوى (٠.٠٠٠).

٤. وجود فروق معنوية بين بنوك البورصة المصرية حول درجة ممارسات الشمول المالى حيث بلغت قيمة معنوية الاختبار (٠.٠٠٠)، كما بلغت قيمة كا^{٢} (٤٩.٣٠١)، فضلاً عن اختلاف رتب المتوسط الحسابى لدرجة ممارسات الشمول المالى بين بنوك (البنك الأهلى المصرى، بنك مصر، بنك CIB، بنك القاهرة، البنك المصرى الخليجى، بنك البركة، البنك المصرى لتنمية الصادرات والواردات، بنك الكويت، وبنك فيصل الإسلامى) حيث بلغ (٥١.٠٠, ٤١.٩٢, ٤١.٨٣, ٣٥.٢٥, ٢٥.٥٠, ٢١.٩٢, ١٤.٥٨, ١١.٣٣, ٤.١٧) على الترتيب.

٥. وجود فروق معنوية بين بنوك البورصة المصرية حول فعالية نظام الرقابة الداخلية حيث بلغت قيمة معنوية الاختبار (٠.٠٠٠)، كما بلغت قيمة كا^{٢} (٣٧.٨٣٧)، فضلاً عن اختلاف رتب المتوسط الحسابى لدرجة ممارسات الشمول المالى بين بنوك (بنك CIB، بنك القاهرة، بنك البركة، بنك الكويت، بنك فيصل الإسلامى، البنك المصرى الخليجى، بنك مصر، البنك المصرى لتنمية الصادرات والواردات، والبنك الأهلى المصرى) حيث بلغ (٤٢.٠٠, ٤١.٦٧, ٤٠.٨٣, ٣٧.٠٠, ٢٨.٠٠, ٢٥.١٧, ١٤.٥٠, ١٣.٣٣, ٥.٠٠) على الترتيب.

عاشراً: توصيات الدراسة

فى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية:

١. ضرورة قيام البنوك المصرية بتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال زيادة كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية داخل البنوك، الالتزام بتطبيق مبادىء الحوكمة، توفير الامكانيات المادية والبشرية اللازمة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، مما يؤدى إلى مواجهة المخاطر الناتجة عن تطبيق الشمول المالى وتعزيز ممارسات الشمول المالى وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

٢. ضرورة قيام الجهات المسئولة عن إصدار معايير المراجعة المصرية بإصدار معيار مراجعة يتناول تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ويحدد مسئولية الإدارة ومراجع الحسابات الخارجى حول الإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية وما يستتبعه من زيادة قدرة البنوك على المنافسة دولياً.

٣. ضرورة اهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية بفعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال عقد دورات تدريبية حول أهمية الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية وأثر ذلك على تعزيز ممارسات الشمول المالى وما يستتبعه من التأثير على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

٤. العمل على زيادة الوعى لدى البنوك من خلال عقد الندوات لدراسة وتحليل المنافع والعواقب السلبية لتطبيق ممارسات الشمول المالى على البنوك، فضلاً عن قيام البنك المركزى المصرى بإصدار دليل إسترشادى لزيادة مستوى ممارسات الشمول المالى.

٥. ضرورة قيام البنك المركزى المصرى بإصدار تقرير دورى عن إجراءات ممارسات الشمول المالى فى البنوك المصرية، والنتائج المترتبة على أداء البنوك، فضلاً عن الزام البنوك بضرورة الإفصاح عن ممارسات الشمول المالى.

حادى عشر: مجالات الدراسات المستقبلية

فى ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن اقتراح العديد من المجالات التى تمثل اساساً لدراسات مستقبلية والتى تتمثل فى التالى:

١.دراسة وتحليل محددات وأثر الإفصاح عن الشمول المالى على تكلفة رأس المال وقيمة البنوك المقيدة فى البورصة المصرية.

٢.تحديد أثر ممارسات الشمول المالى على استدامة الأرباح المحاسبية بالبنوك المصرية.

٣.اختبار أثر التحول الرقمى على ممارسات الشمول المالى فى قطاع البنوك.

٤.دراسة وتحليل مدى تأثير جودة المراجعة الخارجية على ممارسات الشمول المالى بالبنوك المصرية.

٥.فحص أثر آليات الحوكمة الداخلية والخارجية فى تعزيز ممارسات الشمول المالى.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو غزالة، خليفة إبراهيم ميلاد، (٢٠١٦)، "أثر المعاملات الإلكترونية وإنعكاساتها على مقومات أنظمة الرقابة الداخلية"، **المجلة العربية للعلوم الإجتماعية**، المجلد الثالث، العدد العاشر، ص.ص ١٤٣-١٧٠.
- البدوى، رضا مصطفى حسن، (٢٠١٩)، "الشمول المالى فى مصر: التحديات والفرص"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص. ص ٣٨١-٤٣٢ .
- **البنك المركزى المصرى**، (٢٠١٨)، تقرير الإستقرار المالى، ص.ص ٣١-٣٨.
- الشرعبى، نبيل محمد سعيد أنعم، (٢٠١٤)، "تفعيل دور الآليات الرقابية الداخلية والخارجية فى تحسين الرقابة الداخلية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الثانى، ص.ص ٢٢٨-٢٥٠.
- الشقنقيرى، عبد العظيم عماد الدين مصطفى، (٢٠٢١)، " أثر الشمول المالى على مخاطر التشغيل"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**"، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثانى، ص.ص ٨٦-١١١.
- الشهرانى، زينب حامد، (٢٠١٧)، " فاعلية الرقابة الداخلية فى الحد من ظاهرة الفساد المالى فى المؤسسات الحكومية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة حلوان، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الثانى، ص.ص ٧٣٥-٧٥٣.
- النقيرة، أحمد محمود محمد؛ نور الدين، أحمد محمد عبد الحى أمين (٢٠١٩)، "دور الشمول المالى فى تعزيز مستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، ص.ص ٤٢٩-٥٠٢.
- أمين، وليد إبراهيم محمد، (٢٠١٨)، "دراسة تحليلية لدور أجهزة الرقابة العليا فى تطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالى بالوحدات الحكومية"، **المجلة العلمية**

للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد التاسع، العدد الثانى، ص. ص ١١٥-١٣٢ .

- بالانت، جولى، (٢٠١٥)، "**التحليل الإحصائى باستخدام برنامج SPSS**"، ترجمة: خالد العامرى، دار الفاروق، القاهرة.
- جعفر، حنان علاء الدين عبد الصادق، (٢٠٢٠)، "آلية لتعزيز الشمول المال فى مصر فى ظل التحديات والمعوقات"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص. ص٤٨٧-٥٢٠.
- سمرة، ياسر محمد السيد عبد العزيز؛ عبد الجليل، خالد محمد حسنى؛ العشماوى، شريف على على على، (٢٠١٩)، "تحسين فاعلية الرقابة الداخلية فى البنوك المصرية فى ضوء مقررات بازل"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعلية، جامعة قناة السويس، المجلد العاشر، العدد الثانى، ص.ص ٣٣-٨٣.
- عبد الجليل، إنتصار أحمد، (٢٠١٩)، "مبتكرات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالى فى ضوء نظرية إنتشار الإبتكار"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة، المجلد الثانى، إبريل، ص.ص ١-٥٢.
- عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن، (٢٠١٩)، "العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، ص.ص ١-٦٣.
- عبد المتعال، عزة، (٢٠١٨)، "دور نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات فى تفعيل متطلبات الشمول المالى"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، **المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة – الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠**، ص.ص ٧٥٤- ٧٨٩.
- على، عبدالوهاب نصر؛ شحاته، شحاته السيد، (٢٠٠٦)، "**الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة فى بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال**"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

-على، عشرى محمد، (٢٠١٨)، "الشمول المالى وأثره على السياسة النقدية"، **مجلة مصر المعاصرة**، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، المجلد (١٠٩)، العدد (٥٣١، ٥٣٢)، ص.ص ٢١٩-٢٥٤.

-عوض، أية عادل محمود؛ محمود، منصور حامد؛ فراج، ثناء عطية، (٢٠٢١)، "أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الإئتمانية بالبنوك"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثالث، ص.ص ٣٤٤-٣٦٩.

-عيسى، محمد إسحق عبد الرحمن، (٢٠١٨)، "دور بطاقة الأداء المتوازن فى فاعلية أداء الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثانى والعشرون، العدد الرابع، ص. ص ١٤١-١٣٧٥.

-غالى، شيرين بشرى، (٢٠٢٠)، "دور الشمول المالى فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى"، **مجلة البحوث الإدارية**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ص.ص٢٠٩-٢٢٤.

-محروس، رمضان عارف رمضان، (٢٠٢٠)، "إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية فى البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالى"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الأول، ص.ص ٢٦٥-٣٤٧.

-محمد، دلال محمد إبراهيم، (٢٠١٩)، "أثر الإستقرار المالى كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالى والإستثمارات"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثالث والأربعون، العدد الأول، ص.ص ٢٤٤-٢٨٨.

-مفتاح، أية عبد الفتاح عبد الحليم، (٢٠١٦)، "العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبى وجودة الرقابة الداخلية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعلية، جامعة قناة السويس، المجلد السابع، ص.ص ٤٢٣-٤٤٠.

-واصل، علياء عبد الحميد محمد، (٢٠١٩)، "دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً فى تفعيل متطلبات الشمول المالى لتحقيق إستراتيجية مصر ٢٠٣٠" ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، **المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة – الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠**، ص.ص ١٦٧-١٩٦.

-وهدان، محمد على، (٢٠١٨)، "تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية فى ضوء فاعلية الرقابة الداخلية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص.ص ٨٦-١٦٤.

-وهدان، محمد على؛ زهر، إكرامى جمالى السيد، (٢٠١٩)، " تقييم أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية لشركات مياه الشرب والصرف الصحى فى مصر"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص.ص ٣٧٤-٤٣٦.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Agyemang-Badu, A. A., & Agyei, K., & Duah, E. K., (2018), "Financial Inclusion Poverty and Income Inquality Evidence From Africa", ***Spiritan international Journal of poverty studies*****,** Vol. 2, No. 2, PP. 1-19.
- Allen, F., & Demirguc-Kunt, A., & Klapper, L., & Peria, M.S.M., (2016), "The Foundations of Financial Inclusion: Understanding Ownership and use of Formal Accounts", ***Journal of Financial Intermediation***, Vol. 27, PP. 1-30 .
- Almaleeh, N., (2020), "Financial Inclusion in Egypt: Does It Affect Banks' Profitability and Liquidity?", ***International Finance and Banking***, Vol. 7, No. 1, PP. 2374-2089.
- Almasri, A.Q. & Ramli, N.M. (2020), "Large Shareholders Ownership and Firms Financial Performance: Evidence from MENA Countries", paper presented at the Islamic Banking, Accounting and Finance International Conference- The 9th iBAF.Available at: https:// oarep. usim. edu.my/jspui/bitstream/123456789147 00/1 /Large %20Shareholdrs%20Ownership%20and%20firms%20 Financial %20 Performance %3 B %20 Evidence %20 from%20MENA%20Countries.pdf. (Accessed 24 February 2022).
- Altamuro, J. & Beatty, A., (2010), "How Does Internal Control Regulation Affect Financial Reporting", ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 49, No. 1/2, February, PP. 58–74.
- Amoah, N. Y., & Anderson, A., & Bonaparte, I. & Tang, A.P., (2017), "Internal Control Material Weakness and Real Earnings Management", ***Advances in Public Interest Accounting***, Vol. 20, PP. 1-20.
- Aryani, Y. & Krismiaji (2013), "Enterprise Resource Planning Implementation and Accounting Information Quality", ***GSTF Journal on Business review (GBR)*****,** Vol. 2, No. 4, PP. 25-31.
- Basheer, S., (2003), "**Your Guide to the Statistical Program SPSS**", Tenth Edition, Arab Institute for Training and Research in Statistics, Iraq.

- Bhatia,S. & Singh, S., (2015), " Financial Inclusion – A Path to sustainable Growth", ***International Journal of Science Technology & Management,*** Vol. 4, No. 1, February, PP. 388-397.
- Chen, J. & Zhang, H., (2014), "The Impact of the Corporate Governance Code on Earnings Management– Evidence From Chinese Listed Companies", ***European Financial Management,*** Vol. 20, No. 3, June, PP. 596-632.
- Doan, T.T. (2020), "The Effect of Cash Holdings on Firm Performance: Evidence from Vietnam Listed Firms", ***Accounting***, Vol. 6, pp. 721-726.
- Grohmann, A. & Kluhs, T. & Menkhoff, L. (2018), "Does Fiancial Literacy Improve Financial Inclusion? Cross Country Evidence" , ***Working paper***, No.95, University of Munich and Humboldt University Berlin, Collaborative Research Center Transregio190: Rationality and Competition.
- Iqbal, B. A. & Sami, Sh. (2017), "Role of Banks in Financial Inclusion In India", ***Contaduria y Administration***, Vol. 62, PP. 644-656.
- Jabbouri, I. & Almustafa, H. (2021), "Corporate Cash Holdings, Firm Performance and National Governance: Evidence from Emerging Markets", ***International Journal of Managerial Finance***, Vol. 17, No. 5, pp. 783-801.
- Ji, X., & Lu, W. & Qu. W., (2017), "Voluntary Disclosure of Internal Control Weakness and Earnings Quality: Evidence From China", ***The Iternational Journal of Accounting***, Vol. 52, PP. 27-44.
- Katoroogo, R.M., (2016), "**Behavioural Determinants of Financial Inclusion in Uganda**", Ph.D. Thesis, Wits Business School, University of the Witwatersrand, Johannesburg, South Africa.
- Lenard, M., & Petruska, K., & Alam, P. & Yu, B., (2016), "Internal Control Weakness and Evidence of Real Activities Manipulation", ***Advances in Accounting***, Incorporating Advances in International Accounting, Vol. 33, PP. 47-58.
- Neaime, S. & Gaysset, I., (2018), "Financial Inclusion and Stability in MENA: Evidence from Poverty and Inequality", ***Finance Research Letters***, Vol. 24, PP. 230-237.

- O'Brien, R., (2007), "A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors", ***Quality & Quantity*****,** Vol. 41, No. 5, October, PP. 673-690.
- Sajuyigbe, A., (2017), "Influence of Financial Inclusion And Social Inclusion on the performance of Women-Owned Businesses In Lagos State,Nigeria Scholedg", ***International Journal of Management & Development***, Vol. 4, No. 3, PP. 18-27.
- San, O.T., Latif, B. & Di Vaio, A. (2022), "GEO and Sustainable Performance: the Moderating Role of GTD and Environmental Consciousness", ***Journal of Intellectual Capital***, Vol. 23, No.7, pp. 38-67.
- Sujlana, P. & Kiran, C.H., (2018), "A study on status of financial inclusion in india", ***International Journal of management studies***, No. 2, PP. 96-104.
- Varghese, G. & Viswanthan, L., (2018), "Financial Inclusion: Opportunities,Issues and Challenges" ,***Theoretical Economics Letters***, Vol.8, P.P. 1935-1942.
- Wang, J., & Gong, L. & Wang, Y., (2011), "The Empirical Research of the Influence of ERP's Implementation on Eterprise's Internal Control Effect", ***Service Systems and Service Management (ICSSSM11), 2011 the International Conference on July, IEEE, Tianjin, China*****, PP. 1-6.**
- Zachosova, N. & Herasymenko, O. & Shevchenko, A. (2018), "Risks and Psssibilities of the Effect of Financial Inclusion on Managing the Financial Security at the Marco Level", **Investment** ***Management and Financial Innovations*****,** Vol. 15, No. 4, PP. 303-319.
- Zins, A. & Weill, L., **(**2016**), "**The Determinante of Financial Inclusion in Africa", ***Review of Development Finance***, Vol. 6, PP. 46-57.
- Zulkhibri, M. &Ghazal, R., (**2017**), "The Impacts of Governance and Institution on financial inclusion: Evidence from Muslim Countries and Developing Economics", ***JKAU:Islamic Iconomic***, Vol. 30, PP. 37-60.